ولاية مين
السلطة القضائية
إدارة المحاكم
معايير السلوك المهني للمترجمين الفوريين الذين
يقدمون خدماتهم أثناء إجراءات التقاضي
يبدأ العمل بها اعتبارًا من 1 يناير 2005
روجع في 1 فبراير 2012

أولاً: مقدمة
قد يعاني الكثير ممن يمثلون أمام المحكمة من قصور في قدرتهم على المشاركة الكاملة في الإجراءات بسبب ضعف مستواهم في اللغة الإنجليزية، أو إعاقة في النطق، أو فقد السمع أو الصمم. ومن المهم إزالة أي عائق للتواصل ينتج عن مثل هذا القصور قدر الإمكان وذلك بحيث يصبح هؤلاء الأفراد في نفس وضع نظرائهم ممن لا يعانون من عائق التواصل. والمترجمون الفوريون أفراد على درجة عالية من الاحترافية يؤدون دورًا أساسيًا في تطبيق العدل، ويساعدون، بصفتهم موظفين في المحكمة، على ضمان أن يتمتع هؤلاء الأفراد بفرص متساوية للجوء إلى العدالة وضمان أن تؤدي إجراءات التقاضي وخدمات دعم المحاكم وظيفتها بكفاءة وفاعلية. ويجوز للأفراد التعاقد مع المترجمين الفوريين كما يجوز أن تُدفع أتعابهم من الأموال العامة.

ثانيًا أحكام عامة

المادة (1): التطبيق
يجب أن يسترشد جميع الأشخاص والهيئات والمنظمات التي تقدم خدمات الترجمة في محاكم ولاية مين بهذه المعايير التي تُعد ملزمة لهم جميعًا. ويترتب على مخالفة أي شخص أو هيئة أو منظمة تقدم خدمات الترجمة الفورية في محاكم ولاية مين لهذه المعايير توقيع عقوبات تشمل على سبيل المثال لا الحصر حذف اسم هذا الشخص أو الهيئة أو الجهة من جدول المترجمين الفوريين المعتمدين لدى السلطة القضائية. ويصطحب المواطنون عادةً أقرباءهم أو أصدقاءهم لمساعدتهم وقد تشمل هذه المساعدة في حالة الأفراد الذين يعانون من ضعف مستواهم في اللغة الإنجليزية المساعدة في التواصل مع العاملين في المحكمة والموظفين الآخرين. ومع ترحيب المحاكم بهذه المساعدة إلا أنها لا تغني عن مترجم فوري رسمي. ولأن الأقارب والأصدقاء الذين يقدمون المساعدة لا يعملون كمترجمين فوريين فإن هذه المعايير لا تنطبق عليهم.

المادة (2): تاريخ بدء العمل بالمعايير
يبدأ العمل بهذه المعايير في 1 يناير 2005. واعتبارًا من هذا التاريخ يجب على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه المعايير، أو يصبحون ممن تنطبق عليهم هذه المعايير، أن يلتزموا على الفور بجميع الأحكام الواردة فيها. ويترتب على عدم التزام أي شخص أو هيئة أو منظمة تقدم خدمات الترجمة الفورية في محاكم ولاية مين بهذه المعايير توقيع عقوبات تشمل على سبيل المثال لا الحصر حذف اسم هذا الشخص أو الهيئة أو الجهة من جدول المترجمين الفوريين المعتمدين لدى السلطة القضائية.

المادة (3): تعريفات
أ يُقصد بعبارة "السلطة القضائية المختصة" منسق تيسير العدالة بإدارة المحاكم.
ب. يُقصد بعبارة "الرئيس المسؤول" القاضي أو المستشار أو القاضي الجزئي أو الوسيط الذي يرأس الإجراء المعني.

ثالثًا: المعايير

المعيار الأول: الدقة والتمام
يقدم المترجمون الفوريون ترجمة فورية أو ترجمة منظورة كاملة ودقيقة دون تبديل أو حذف أو إضافة أي شيء على ما قيل أو النص المكتوب، وكذلك دون شرح.

التفسير:
تنقسم مسؤولية المترجم إلى شقين: 1) ضمان أن تقدم الترجمة الإنجليزية بدقة ما قاله المتحدث بلغته، و2) أن يجعل الشخص الذي لا يتحدث الإنجليزية على قدم المساواة مع من يفهمون الإنجليزية. وينشأ عن هذا التزام بالحفاظ على جميع المعلومات التي يقدمها الكلام باللغة الأصلية عند ترجمته إلى اللغة المنقول إليها. ولهذا فإن المترجم الفوري ملزم باستخدام مهاراته وتقديره على أفضل نحو ممكن للحفاظ بأمانة على معنى الكلام الذي يسمعه من في المحكمة، ويشمل هذا حتى أسلوب الكلام أو الأساليب اللغوية النابعة عن السياق. ولا تُعد الترجمة الحرفية أو ترجمة كلمة مقابل كلمة مناسبة عندما يترتب عليها تحريف معنى الكلام الأصلي، ولكن يجب ترجمة كل جملة ينطق بها المتحدث حتى لو بدا أنها لا تقدم ردًا أو أنها بذيئة أو مشتتة أو غير متناسقة، ويشمل هذا الجمل الواضح خطؤها. ويحظر على المترجمين الفوريين إقحام كلماتهم أو عباراتهم أو تعبيراتهم في الكلام. أما إذا استلزم الأمر شرح مشكلة في الترجمة (مثل مصطلح أو عبارة ليس لها مقابل مباشر في اللغة المنقول إليها أو سوء فهم لا يستطيع سوى المترجم توضيحه) فيجب على المترجم أن يطلب أذنًا من الرئيس المسؤول لتقديم شرح. ويجب على المترجمين أن ينقلوا التأكيد الانفعالي للمتحدث دون أن يعيدوا تمثيل انفعالات المتحدث أو إيماءاته التمثيلية أو يحاكوها. إلا أنه يجب على مترجمي لغة الإشارة أن يستخدموا جميع الإشارات البصرية التي تتطلبها اللغة المنقول إليها، ويشمل ذلك تعبيرات الوجه، ولغة الجسد، وإيماءات اليد. ولهذا يجب على مترجمي لغة الإشارة أن يضمنوا عدم خلط المشاركين في الإجراءات في المحكمة بين هذه العناصر الأساسية للغة المنقول إليها وتصرفات المترجمين غير المناسبة. ويشمل الالتزام بالحفاظ على الدقة واجب المترجم في تصحيح أي خطأ في الترجمة يكتشفه أثناء الإجراءات. ويجب على المترجمين إثبات احترافهم بموضوعية عن طريق تحليل أي تحدٍ يواجه أدائهم.

المعيار الثاني: الإقرار بالمؤهلات
يجب على المترجمين الفوريين أن يوضحوا بدقة جميع الشهادات والتدريب والخبرات ذات الصلة التي يتمتعون بها.

التفسير:
يعطي قبول المترجم للقضية انطباعًا بالكفاءة اللغوية في المجال القانوني، ويؤدي انسحاب المترجم من القضية أو طلب انسحابه بعد بدئها إلى تعطيل إجراءات التقاضي وإهدار كبير للموارد العامة المحدودة. ولهذا فمن المهم أن يوضح المترجم بأمانة كافة التدريبات والشهادات الحاصل عليها والخبرات التي يمتع بها قبل تعيينه وذلك حتى يستطيع موظفو المحكمة تقييم مؤهلاته لتقديم خدمات الترجمة الفورية تقييمًا واضحًا.

المعيار الثالث: النزاهة وتجنب تضارب المصالح
يجب أن يتسم المترجمون الفوريون بالنزاهة والحياد وأن يمتنعوا عن أي سلوك قد يعطي انطباعًا بالتحيز، ويجب عليهم أيضًا أن يفصحوا عن أي تعارض فعلي أو متوهم في المصالح.

التفسير:
يعمل المترجم الفوري كموظف في المحكمة ويتمثل واجبه أثناء إجراءات التقاضي في خدمة المحكمة والمواطنين المنوط بالمحكمة خدمتهم. وينطبق هذا بغض النظر عما إذا كان المترجم مُعينًا من المحكمة على نفقة الحكومة أو مُعين من أحد الأطراف على نفقته الخاصة. ويجب على المترجم الفوري أن يتجنب أي سلوك أو تصرف قد يعطي انطباعًا بمحاباة أحد الأطراف، كما يجب على المترجمين أن يتعاملوا مع عملائهم بأسلوب مهني وألا يقوموا بدور فعال في أي إجراءات. وأثناء سير الإجراءات، يجب على المترجمين ألا يتحادثوا مع الأطراف، أو الشهود، أو المحلفين، أو المحامين، أو أصدقاء أو أقارب أي من الأطراف إلا فيما يتعلق بأداء واجبات وظيفتهم. ومن المهم خصوصًا للمترجمين، الذين يكونون غالبًا على معرفة بالمحامين أو بعض العاملين الآخرين في قاعة المحكمة، بما في ذلك مسؤولو تنفيذ القانون، أن يمتنعوا عن أي محادثات عابرة أو شخصية مع أي شخص في المحكمة قد تعطي انطباعًا بوجود علاقة شخصية أو محاباة أي من المشاركين في الإجراءات داخل المحكمة. ويجب على المترجمين أن يجتهدوا في فصل أنفسهم عن إجراءات التقاضي على نحو مهني، فيجب عليهم ألا يظهروا أبدًا، بالكلام أو بغير الكلام، أي مواقف شخصية أو تحيز أو انفعالات أو آراء. وإذا علم المترجم أن أحد المشاركين في الإجراءات يراه متحيزًا، فيجب عليه أن يخطر هذه المعلومات إلى السلطة القضائية المختصة والمحامي. وتمثل أي حالة تؤثر على موضوعية المترجم تضاربًا في المصالح. ولهذا فيجب على المترجم الفوري قبل تقديم خدماته بشأن أحد الموضوعات أن يفصح لجميع الأطراف والرؤساء المسؤولين أي ارتباط سابق، سواء شخصي أو مهني، قد يُفسر على نحو معقول

على أنه تضارب في المصالح. ولكن يجب ألا يتضمن مثل هذا الإفصاح الكشف عن معلومات لا يجوز طلب الإفصاح عنها أو معلومات سرية. وتُعد الظروف التالية ظروفًا من المسلم أنها تسبب تعارضًا فعليًا أو ظاهريًا في مصالح المترجمين ويجب عليهم ألا يقدموا خدماتهم إذا تحققت:

1 أن يكون المترجم صديقًا أو زميلاً أو قريبًا لأحد الأطراف أو محامي أحد الأطراف في الإجراءات
2 أن يكون المترجم قد أدى عملاً يهدف إلى التحقيق في الوقائع لصالح أحد أطراف القضية
3 أن يكون المترجم قد تعاقد مع إحدى جهات تنفيذ القانون للمساعدة في إعداد القضية الجنائية المعنية
4 أن يكون للمترجم أو زوجته أو أبنائه مصلحة مادية في الموضوع المتنازع عليه أو في أحد أطراف القضية أو أي مصلحة أخرى قد تتأثر بنتيجة القضية
5 أن يكون المترجم قد اشترك في اختيار محامي أو مكتب محاماة لهذه القضية.

وإذا كان المترجم قد تعاقد على نحو خاص مع أحد أطراف القضية فيما قبل فيجب عليه أن يفصح للرئيس المسؤول والأطراف الأخرى عن هذا.
ويجب على المترجم ألا يقدم خدماته في أي موضوع يتوقف مقابل خدماته فيه على نتيجة القضية. وإذا كان المترجم يمارس المحاماة فيجب ألا يشترك بالصفتين معًا في موضوع واحد.

المعيار الرابع: السلوك المهني
يجب على المترجمين أن يتصرفوا بما يتناسب مع وقار المحكمة ويجب عليهم أن يتجنبوا قدر الإمكان لفت الأنظار إليهم.

التفسير:
لا بد للمترجمين من معرفة البروتوكول والقواعد والإجراءات الموضوعة لتقديم خدمات الترجمة والالتزام بذلك. فعند التحدث باللغة الإنجليزية يجب على المترجمين التحدث بسرعة وصوت يسمحا لكل من في القاعة بسماع كلامهم وفهمه، وفيما عدا ذلك يجب على المترجمين أن يتجنبوا قدر الإمكان لفت الأنظار إليهم. ويجب على المترجمين ألا يجذبوا الانتباه إليهم دون داعٍ أو على نحو غير مناسب. كما يجب على المترجمين أن يلتزموا في زيهم بما يتناسب مع وقار الإجراءات القضائية في المحكمة. ويجب على المترجمين ألا يحجبوا الرؤية عن أي من المشاركين في الإجراءات إلا أنه يجب على المترجمين الفوريين الذين يستخدمون لغة الإشارة أو أي أسلوب بصري للتواصل أن يقفوا في مكان يسمح لجميع من يترجمون لهم برؤية إشارات أيديهم، وتعبيرات وجههم، وجميع حركات جسمهم.
ويجب على المترجمين أن يتجنبوا أي سلوكيات شخصية أو مهنية قد تهز الثقة في المحكمة.

المعيار الخامس: السرية
يجب على المترجمين الفوريين أن يحافظوا على سرية جميع المعلومات السرية أو المحمية من الإفصاح عنها.

التفسير:
يجب على المترجمين حماية سرية جميع البيانات المحمية من الإفصاح عنها والتي يعلم بها في معرض أدائه لواجباته واحترام تلك السرية. ومن المهم خصوصًا أن يفهم المترجمون الحماية التي يتمتع بها المحامي والعميل والتي تتطلب الحفاظ على سرية أي تعاملات ما بين المحامي وعميله، وأن يحافظوا على تلك السرية. وتنطبق هذه القاعدة أيضًا على بعض أنواع التعاملات الأخرى المحمية من الإفصاح عنها. ويجب على المترجمين أيضًا أن يمتنعوا عن ترديد أو الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالإجراءات القانونية ويحصلون عليها أثناء أدائهم لعملهم. أما إذا علم المترجم معلومات تشير إلى خطر وشيك يتهدد أحد الأشخاص أو بارتكاب جريمة أثناء سير الإجراءات فيجب على المترجم أن يبادر على الفور بإبلاغ هذه المعلومات إلى السلطة القضائية المسؤولة غير المشتركة في الإجراءات وأن يطلب المشورة بشأن التضارب المحتمل بشأن واجبات المسؤولية المهنية.

المعيار السادس: عدم التعليق على الملأ
يجب على المترجمين ألا يناقشوا على الملأ أو يقدموا تقارير أو يعرضوا رأيًا يتعلق بأي موضوع مشتركين أو اشتركوا فيه وذلك حتى في حالة المعلومات غير المحمية من الإفصاح عنها أو التي لا يشترط القانون الحفاظ على

سريتها.

المعيار السابع: نطاق الخدمات
يجب أن يقتصر المترجمون، أثناء أدائهم لعملهم في الترجمة، على الترجمة الفورية والتحريرية وألا يقدموا أي استشارات قانونية أو آراء شخصية لمن يترجمون لهم أو يقوموا بأي عمل آخر قد يُفهم على أنه خدمة أخرى بخلاف الترجمة الفورية أو التحريرية.

التفسير:
تقتصر مسؤولية المترجمين على تمكين الآخرين من التواصل ولهذا يجب عليهم أن يقصروا أنفسهم على نشاط الترجمة الفورية أو التحريرية فقط. ويجب على المترجمين أن يمتنعوا عن التواصل أثناء الترجمة إلا إذا كان ذلك ضروريًا لضمان تقديم ترجمة دقيقة وأمينة. فقد يتطلب الأمر من المترجم مثلاً التحدث أثناء سير الإجراءات إذا وجدوا ضرورة لطلب المساعدة في أداء واجباتهم. ومن أمثلة ذلك طلب التوجيه عندما يعجزون عن فهم كلمة أو فكرة أو التعبير عنها، أو يطلبون من المتحدثين تعديل سرعة كلامهم أو تكرار بعض ما قالوه أو إعادة صياغته، أو يصححون خطأ في ترجمتهم، أو يخطرون المحكمة بتحفظاتهم على قدرتهم على أداء المهمة بكفاءة. وفي مثل هذه الحالات يجب على المترجمين أن يوضحوا أنهم يتحدثون عن أنفسهم. ولا يجوز للمترجمين أن ينقلوا استشارة قانونية من المحامي إلى أحد الأشخاص إلا أثناء تقديم هذا المحامي لتلك الاستشارة. ويجب على المترجم ألا يشرح الغرض من الاستمارات أو الخدمات أو أن يتصرف على أي نحو آخر كمستشار إلا إذا كان يترجم كلام شخص يتصرف بهذه الصفة رسميًا. ويجوز للمترجم أن يترجم المكتوب في استمارة لمن يستوفيها ولكنه لا يجوز له أن يشرح الاستمارة أو الهدف منها لذلك الشخص الذي يستوفيها. ويجب على المترجم على ألا يؤدي شخصيًا أعمالاً رسمية تدخل رسميًا في نطاق مسؤولية موظفين آخرين في المحكمة ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر مسؤوليات كتاب المحكمة أو محققي برنامج الإفراج بكفالة لحين موعد المحاكمة أو من يجرون المقابلات فيه أو مستشاري المراقبة.

المعيار الثامن: تقييم عوائق الأداء والإبلاغ عنها
يجب على المترجمين أن يقيّموا على الدوام قدرتهم على تقديم الخدمات. وعندما يكون عند المترجمين تحفظات على قدرتهم على أداء المهمة بكفاءة فيجب عليهم أن ينقلوا تحفظاتهم هذه على الفور إلى السلطة القضائية المختصة.

التفسير:
إذا وجد المترجم الفوري أنه لا يستطيع ترجمة أسلوب تواصل أو لغة المتحدث فيجب عليه أن يخطر السلطة القضائية المختصة.
ويجب على المترجم أن يخطر الرئيس المسؤول عن أي قيود بيئية أو مادية تعيق قدرته على الترجمة على نحو كافٍ (تشمل الأمثلة عدم توافر الهدوء الكافي في قاعة المحكمة لسماع المتحدث الذي لا يجيد الإنجليزية أو ليسمع ذلك المتحدث الترجمة، أو تحدث أكثر من شخص في ذات الوقت، أو حديث الأطراف الأصليين أو الشهود في المحكمة بسرعة تحول دون أداء المترجم لعمله بكفاية). ويجب على مترجمي لغة الإشارة التأكد من استطاعتهم رؤية ونقل جميع الإشارات البصرية اللازمة للتواصل ويشمل ذلك تعبيرات الوجه وحركة الجسم بالإضافة إلى إشارات اليد.
ويجب على المترجمين أن يخطروا الرئيس المسؤول بحاجتهم للحصول على فترات راحة دورية للاحتفاظ بنشاطهم الذهني والبدني وتجنب تعرضهم للإرهاق. ويجب على المترجمين أن يوصوا بالاتفاق مع فريق من المترجمين والتشجيع على ذلك كلما كان ذلك ضروريًا. ويُوصى المترجمين بالاستفسار عن طبيعة القضية قبل قبول التكليف كلما كان ذلك ممكنًا حيث يسمح هذا للمترجم بقبول المهام التي تناسب قدر الإمكان مؤهلاتهم ومهاراتهم وخبراتهم المهنية وتقييم قدرتهم على إتمام المهمة بكفاءة على نحو أكثر دقة. فحتى المترجمين الأكفاء وذوي الخبرة قد يصادفون قضايا ينتقل فيها سير القضية فجأة من الإجراءات الروتينية إلى مصطلحات فنية أو متخصصة غير مألوفة له (يحدث هذا مثلاً عند تقديم أحد الخبراء لشهادته دون سابق ترتيب). وعندما تحدث مثل هذه الظروف، فيجب على المترجم أن يطلب استراحة قصيرة للتعرف على موضوع الحديث. أما إذا كان التعرف على الموضوع يتطلب وقتًا كبيرًا فيجب على المترجم أن يخطر الرئيس المسؤول. ومن البداية يجب على المترجم الامتناع عن قبول القضية إذا شعر أن لغة أو موضوع القضية يُحتمل أن تفوق مهاراته أو قدراته. ويجب على المترجم ألا يشعر بأي حرج في إخطار الرئيس المسؤول عندما يحس أنه غير قادر على أداء عمله بكفاءة نتيجة عدم درايته بالمصطلحات أو الإعداد أو صعوبة فهم الشاهد أو المتهم. ويجب على المترجم أن يخطر الرئيس المسؤول على الفور بأي تحيز شخصي لديه يتعلق بأي جانب

من جوانب الإجراءات القضائية. فإذا كان المترجم مثلاً قد تعرض لاعتداء شخصي مثلاً فقد يرغب في الإعفاء من الترجمة في القضايا التي تتناول تهمًا مماثلة.

المعيار التاسع: واجب الإبلاغ عن المخالفات الأخلاقية
يجب على المترجم أن يبلغ السلطة القضائية المختصة بأي محاولة لإعاقة التزامه بأحكام القانون أو أي من الأحكام المنصوص عليها في هذه المعايير أو أي سياسة رسمية أخرى تنظم الترجمة الفورية في المحاكم والترجمة القانونية.

التفسير:
نظرًا لأن المستفيدين من خدمات الترجمة كثيرًا ما يسيئون فهم حقيقة عمل المترجم فإنهم قد يطلبون منه أو يتوقعون منه القيام بواجبات أو أداء أنشطة تخالف الأحكام المنصوص عليها في هذه المعايير أو قوانين أو لوائح أو سياسات أخرى تنظم عمل مترجمي المحاكم. ولهذا فمن واجب المترجم أن يخطر مثل هؤلاء المستفيدين بالتزاماته المهنية. وفي حالة إصرار المستفيد على أن يطلب من المترجم مخالفة التزاماته المهنية بعد تعريفه بها فيجب على المترجم أن يتوجه إلى المشرف على الترجمة أو السلطة القضائية المختصة ليتولى حل المشكلة.

المعيار العاشر: تطوير القدرات الفنية
يجب على المترجمين أن يطوروا باستمرار من مهاراتهم ومعارفهم من أجل رفع مستوى المهنة وذلك مثلاً عن طريق التدريب والتعليم المهني والواصل مع زملائهم والمختصين في المجالات ذات الصلة.

التفسير:
يجب على المترجم أن يسعى جاهدًا لزيادة معرفته المهنية بلغة تخصصهم ويشمل هذا التعرف على المصطلحات التي كانت مستخدمة في الماضي أو السارية والمصطلحات العامية واللهجات بالإضافة إلى استخدام مثل هذه المصطلحات في إجراءات المحاكم. كما يجب على المترجمين أن يحرصوا على متابعة جميع القوانين وقواعد المحاكم وسياسات السلطة القضائية التي تتعلق بأداء واجباتهم المهنية. كما يجب عليهم أيضًا السعي لرفع مستوى المهنة بالمشاركة في الحلقات الدراسية والاجتماعات المهنية والتواصل مع الزملاء وقراءة أحدث الدراسات في مجالهم.